المحور الثالث: نظريات التجارة الخارجية

أولا: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في التجارة الدولية

ظهرت النظرية التقليدية للتجارة الدولية في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 كرد فعل عن المذهب المركنتيلي –التجاري- الذي كان يدعو إلى فرض قيود على التجارة الخارجية خاصة فيما يخص الواردات ، على اعتبار أن قوة وثروة الدولة لديهم تقاس بما تملكه من معادن ثمينة وبالتالي يجب العمل على زيادتها عن طريق تشجيع الصادرات وإعاقة الواردات ، وقد جاءت النظرية التقليدية – الكلاسيكية- للتجارة مدافعة عن حرية التجارة على إعتبار أن ثروة الأمة تتمثل فيما تملكه من موارد اقتصادية حقيقية من أراضي ومباني وسلع استهلاكية ، وحرية التجارة هي الطريق إلى زيادة ثروة البلاد الحقيقية، وبذلك كانت النظرية الكلاسيكية مع حرية التجارة وضد تقييدها.[1] وينقسم كتاب المدرسة الكلاسيكية في التجارة الدولية إلى جيلين:

- الجيل الأول، على رأسهم الفقهاء الانجليز رواد المدرسة التقليدية الكلاسيكية كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، ويشتركون جميعهم في نقطة أساسية عند التحليل وهي أن العمل هو أساس القيمة.
- الجيل الثاني، من بين أهمهم ايدجورث، هابرلار، ليونتييف، مارشال، ويطلق على هذا الجيل وأفكارهم النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية.

وقد عملت النظرية التقليدية في مختلف مراحلها الاجابة على التسؤلات التالية:[2]

- ماهو نموذج التجارة الخارجية؟ بعبارة أخرى ما هو هيكل كل من الصادرات والواردات للدولة محل الدراسة لتحديد السلع التي ستصدرها وتلك السلع التي ستستوردها الدولة المشاركة في التبادل.
- ما هي شروط التبادل الدولي ؟ بعبارة أخرى ما هو معدل التبادل الدولي الذي يحقق التوازن بين أطراف التجارة الدولية؟.
- ماهي الفوائد أو المكاسب التي تعود على الدولة من اشتراكها في التجارة الدولية؟.

1. النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

إن النظرية الكلاسيكية للتبادل الدولي تركز على المنفعة بين الدول وذلك على أساس الاختلاف في التكلفة، ويعتبر أدم سميث أول من وضع المفاهيم الأولى لهذه النظرية ،ثم دعمت مبادئ هذه النظرية بأراء كل من دافيد ريكاردو وجون استوارت ميل ، والهدف من هذه النظرية هو تحديد شروط التوازن بين الدول وذلك من خلال ميزة التخصص والتبادل.[3]

أ. نظرية النفقة المطلقة لأدم سميث1723-1790.

ينظر إلى أدم سميث من جانب العديد من الاقتصاديين بأنه مؤسس الفكر الاقتصادي التقليدي ، بحيث انه نادى للحرية الاقتصادية والتبادل التجاري ، والحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد والمؤسسات ، بالاضافة إلى الحد من دورها في تنظيم الاقتصاد والرقابة عليه من حيث فرض الرسوم الجمركية على الواردات، ووضع السياسات المقيدة للتبادل التجاري ،[4]وقد

---

[1]- رقية حساني ، مرجع سابق.

[2]- المرجع السابق.

[3] -alain samuelson , économie internationale contemporaine, office des publications universitaires, algerie, 1993,p65.

[4]-علي محمد عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمام، الأردن، 2009، ص68.

نشر "آدم سميث "Adam smith أفكاره في التجارة الدولية في كتاب أصدره عام 1776م تحت اسم " ثروة الأمم Wealth of Nations"،[1]حيث تطرق فيه إلى نظرية النفقة المطلقة والتي تعتبر أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسر قيام التجارة بين البلدان، وتسنتد هذه النظرية إلى مبدأ تقسيم العمل الدولي ، حيث تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية, وتتلخص هذه النظرية بأن يتخصص كل بلد بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزه مطلقة في إنتاجها. وعليه فالتجارة بين البلدان ستكون مفيدة لجميع الأطراف المشاركة فيها.[2]

- **الإ فتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية النفقات المطلقة:**

تقوم نظرية النفقات المطلقة على الإفتراضات التالية:

- يرى سميث أن تحقيق الزيادة الإنتاجية يشترط عنصر الحرية الاقتصادية و لقد طبق سميث أفكاره الخاصة عن المزايا التخصص و تقسيم العمل بين الدولة ,أي أن كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسة و لإنتاج و تصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بالميزة المطلقة, ووحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركاتها في التجارة ولكن يدعم ادم سميث أفكاره,عمد إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي ساعدته على ذلك و هي:
  - قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد وهو العمل؛
  - وجود دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين؛
  - دالة الإنتاج نفسها في كلتا الدولتين؛
  - حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد و عدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة؛
  - التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج ؛
  - حرية المبادلات؛
  - مقايضة السلع مع بعضها ؛
  - ثبات تكلفة الوحدة مهما كان حجم الإنتاج ؛
  - عدم وجود تكاليف نقل أو موصلات أو تأمين؛
  - التبادل يتم على أساس وحدة بوحدة؛
- إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي أي أن الفائدة التي تعود من إتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي؛
- إن التجارة الدولية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي، وبالتالي فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الدولية، ويتمثل الأثر الهام لهذه التجارة في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الإستخدامات المختلفة؛

---

[1]-خالد المرزوك، **نظريات التجارة الخارجية** ، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية ، جامعة بابل ، العراق، لم تذكر السنة، ص12.

[2]-رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد 5، العدد 17، جامعة تكريت، العراق، 2013، ص126.

- تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة وليس على النفقات النسبية لكل سلعة أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الدولية.

- **تحليل نظرية النفقة المطلقة لأدم سميث**

إن أدم سميث يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في انتاج انتاج السلع التي تستطيع انتاجها بتكلفة أقل بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لاشباع حاجاتها الداخلية ، وتبادل الفائض بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الانتاج.[1]

فقد قال أدم سميث في كتابه ثروة الأمم :" إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض انتاج صناعتنا".اي أن أدم سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الانتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما. وقد قاس أدم سميث النفقة المطلقة بعدد وحدات العمل اللازم لانتاج وحدة واحدة من السلعة x.[2]

وتقوم التجارة الدولية في رأي سميث بوظيفتين هامتين وهما:[3]

- ✓ الوظيفة الأولى هي: وظيفة تصريف الإنتاج الفائض عن حاجة السوق المحلي واستبداله بشيء أكثر نفعا.
- ✓ الوظيفة الثانية هي: وظيفة التغلب على ضيق السوق المحلية.

ولفهم مبدأ الميزة المطلقة نفترض المثال التالي:

نفترض أن هناك دولتين هما الجزائر وايطاليا ، وانهما ينتجان سلعتين هما: العصير وزيت الزيتون على التوالي، وإن عدد ساعات العمل الازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالأتي:

جدول رقم (01): نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

	العصير	زيت الزيتون
الجزائر	4 ساعات عمل / الوحدة	3 ساعات عمل/ الوحدة
ايطاليا	6 ساعات عمل/ الوحدة	1 ساعة عمل/ الوحدة

المصدر: من اعداد الباحثة.

نلاحظ من خلال المثال أن كل من الجزائر وايطاليا ينتج إحدى السلعتين بكفاءة أكبر من الدولة الأخرى، بحيث ان الجزائر تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة حقيقية مقدارها 4 ساعات عمل، بينما تنتج ايطاليا بما مقداره 6 ساعات عمل للوحدة الواحدة، وتنتج الجزائر وحدة واحدة من زيت الزيتون بما مقداره 3 ساعات عمل ، بينما ايطاليا فتنتج وحدة واحدة من زيت الزيتون بما مقداره 1 ساعة عمل للوحدة، ومنه فإنه من الأفضل أن تتخصص الجزائر في انتاج العصير لكون أنها تتمتع بميزة مطلقة فيه بينما تتخصص

---

[1]-علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2007، ص ص 36-37.

[2]-عبد الله تركستاني وأخرون، **جدوى التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية**، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية ، البنك الاسلامي للتنمية-جدة- والمعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، المجلد 14، العدد 2، السعودية، ص44.

[3]-رانيا سعيد أبو بكر، **مقدمة في التجارة العالمية**، قسم التسويق، كلية الاعمال برابغ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية، لم تذكر السنة، ص10.

ايطاليا في انتاج زيت الزيتون لأنها تتمتع بميزة مطلقة في انتاجه، أو بمعنى أخر بما أن الجزائر تنتج العصير بتكاليف أرخص ، فمن الأفضل أن توجه مواردها من العمل لانتاج العصير ، وتبادله بزيت الزيتون من ايطاليا ، والعكس بالنسبة لايطاليا.

وعليه فإنه حسب أدم سميث فإن إختلاف النفقات المطلقة يشكل أساسا لقيام التبادل وتقسيم العمل الدولي ولذلك فإن هذا الإختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية بين الجزائر وايطاليا.

إضافة إلى ما سبق فإن سميث لا يرى داعيا للتفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية فكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو ماذا يحدث عندما لا تتمتع أحد الدول بأى ميزة مطلقة فى إنتاج أى سلعة . هل من الممكن أن تحقق هذه الدولة مكاسب من التجارة الدولية؟ وفقاً لتحليل آدم سميث فإن الدولة التى لا تتمتع بأى ميزة مطلقة لا تستطيع الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل ، أي أنه ليس هناك فرصة لقيام التجارة الدولية لأنه لا يمكن أن يستورد أحد البلدين السلعتين من الأخر دون أن يصدر إليه شيئا ويمكن توضيح هذه الفكرة فى المثال التالى الذى يوضح تكلفة إنتاج الوحدة من القمح والقطن فى كل من فرنسا وألمانيا.

جدول رقم (02): نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

	قمح	قطن
ألمانيا	40 ساعة عمل/ الوحدة	20 ساعة عمل/ الوحدة
فرنسا	20 ساعة عمل/ الوحدة	15ساعة عمل/الوحدة

المصدر: من اعداد الباحثة.

نجد أن فرنسا تتمتع بميزة مطلقة فى إنتاج كل من القمح والقطن بينما لا تتمتع ألمانيا بأى ميزة مطلقة فى إنتاج السلعتين حيث يتكلف انتاج الوحدة الواحدة من القمح 20 ساعة عمل فقط فى فرنسا بينما يتكلف 40ساعة عمل فى ألمانيا ، أما بالنسبة للقطن فإن الوحدة الواحدة تتكلف 15 ساعة عمل فقط فى فرنسا بينما نفس الوحدة تتكلف 20 ساعة عمل فى ألمانيا .ولهذا وفقاً لتحليل آدم سميث فإن ألمانيا لا تستطيع الاستفادة من مزايا التخصيص وتقسيم العمل نظراً لعدم تمتعها بأى ميزة مطلقة.

- **الانتقادات الموجهة لنظرية النفقة المطلقة لأدم سميث**

لقد وجهت عدة انتقادات لنظرية التكاليف المطلقة وهي التالية:[1]

- حسب هذه النظرية، فإن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة، فهي لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثم فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع، إن استمرار هذا الوضع يؤدي في النهاية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية، وهذا ما لم يحدث في الواقع العملي.
- تعتقد أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي.

[1]-لعايب وليد، **محاضرات في نظريات التجارة الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة ليسانس علوم اقتصادية سنة ثالثة ، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريرج ، الجزائر، 2014/2013، ص8.

– ترى هذه النظرية أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لنظرية التجارة الداخلية في حين أن نوعي التجارة مختلفان كل الاختلاف، من حيث خصائصهما ونظرياتهما.

ولقد ظلت تلك الإنتقادات توجه إلى نظرية آدم سميث في التجارة الخارجية إلى أن جاء المفكر الاقتصادي " دافيد ريكاردو " بنظريته في التجارة الدولية، والتي تقوم على أساس فكرة التفوق النسبي، والتي أجابت عن بعض أوجه القصور التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.لذلك فإن نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو تعتبر امتدادا لنظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.

ب. نظرية النفقة النسبية لدافيد ريكاردو1772-1823

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي البريطاني الشهير ديفيد ريكاردو التي أوردها في كتابه مبادئ الاقتصادي السياسي والضرائب خلال الفترة 1772-1823.[1] حيث تعتبر نظرية الميزة النسبية أهم إسهام لريكاردو في علم الاقتصاد. وقد أوضح عبر هذه النظرية أن من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي لا تكلفه كثيرا مقارنة بباقي السلع التي ينتجها، حتى وإن كانت بلدان أخرى في العالم تستطيع إنتاج هذه السلع بتكلفة أقل منه.ويتحتم على كل بلد استيراد السلع التي يتنازل عن إنتاجها من باقي الدول التي تملك ميزة نسبية في إنتاجها. وتسمح هذه النظرية بتجاوز قصور نظرية الميزة المطلقة التي صاغها آدم سميث، حيث إنها لا تضمن مكانا في التجارة الدولية للدول التي لا تملك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة.[2]

وبالتالي يرى ديفيد ريكاردو أن إختلاف النفقات المطلقة ليس مبررا كافيا لقيام التجارة الدولية لكن يجب أن يكون هناك إختلاف في النفقات النسبية لقيامها.

- **الفرضيات التي قامت عليها نظرية النفقات النسيبية لديفيد ريكاردو:**

وتقوم هذه النظرية على الفروض الأساسية التالية:

- إن التجارة الدولية تتم بين دولتين ، وتقع على سلعتين فقط.
- الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة،وأن كل نوع من تلك الموارد متماثل تماما، مثلا عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب، أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة أو الجودة.
- عوامل الإنتاج تنتقل بحرية كاملة داخل الدولة مع عدم إمكانية انتقالها خارج حدود الدولة .
- المنافسة التامة ، وحرية التجارة.
- انعدام نفقات النقل والتأمين والتعريفة الجمركية وغيرها من النفقات.
- استخدام نظرية القيمة في العمل ، أي إن قياس قيمة أية سلعة تتم بكمية العمل المصروف في إنتاجها.
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج .
- ثبات مستوى المعرفة الفنية داخل كل دولة مع امكانية إختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.

---

[1]- محمود حسين الوادي واخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان ، الاردن، 2010، ص275.

[2]-موسوعة الجزيرة، ديفد ريكاردو ،https://www.aljazeera.net/ ، أطلع عليه يوم 2019/12/03، على الساعة 09:00.

- ثبات نفقات الانتاج لكل من السلعتين موضوع التبادل، أي أن تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لتغير حجم الإنتاج وبذلك فالإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة؛

- **تحليل نظرية النفقة النسبية لديفيد ريكاردو**

إذا كانت النفقة المطلقة هي عبارة عن عدد من وحدات العمل اللازمة لإنتاج السلعة فالنفقة النسبية فهي نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة أخرى أي عبارة عن مقارنة نفقتين مطلقتين لسلعتين شرط أن تكون هاتان السلعتان في بلد واحد بعد هذا يقرر ريكاردو أنه يكفي في التبادل الداخلي الذي يتم في داخل كل دولة أن يكون هناك اختلافا بين النفقات المطلقة حتى يتم التبادل الدولي فلا عبرة باختلاف النفقات المطلقة وإنما العبرة باختلاف النفقات النسبية.

ولتوضيح النظرية نستعين بالمثال الأتي الذي أورده ريكاردو في نظريته والذي يصوّر إنتاج كل من الجزائر والأردن لسلعتين هما النبيذ والقماش وكما يأتي :

الجدول رقم 03: نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

الدولة	العصير	القماش	معدل التبادل الداخلي	
			العصير بالنسبة للقماش	القماش بالنسبة للعصير
الجزائر	60ساعة عمل /الوحدة	80 ساعة عمل/ الوحدة	0.75=80/60	1.33=60/80
الأردن	120ساعة عمل/الوحدة	100ساعة عمل/الوحدة	1.2=100/120	0.83=120/100

المصدر: من اعداد الباحثة.

واضح من الجدول أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في انتاج السلعتين ، ووفقا لنظرية الميزة المطلقة لأدم سميث لا تقوم بين الدولتين تجارة دولية وهذا يوضح لنا أن نظرية الميزة المطلقة غير كافية لتفسير قيام التجارة الخارجية، غير أن ريكاردو يرى العكس حيث أنه من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلعة التي يتميز فيها بتكلفة إنتاج أقل نسبيا مقارنة بغيرها من الدول الأخرى ،و يمكننا حساب التكلفة النسبية لكل سلعة كمايلي :

1- **حساب التكلفة النسبية لإنتاج العصير**

أ- **الجزائر**

التكلفة النسبية لانتاج وحدة من العصير =التكلفة المطلقة لانتاج العصير/التكلفة المطلقة لانتاج القماش

=80/60 = 0.75 وحدة من القماش

أي أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من العصير في الجزائر تساوي تكلفة انتاج 0.75 وحدة من القماش

ب- **الأردن**

التكلفة النسبية لانتاج وحدة من العصير =التكلفة المطلقة لانتاج العصير/التكلفة المطلقة لانتاج القماش

=100/120=1.2 وحدة من القماش

أي أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من العصير في الأردن تساوي تكلفة انتاج 1.2 وحدة من القماش.

خلاصة: تكلفة انتاج العصير بالنسبة للقماش في الجزائر أقل من تكلفة انتاجه في الأردن 0.75<1.2.

2- **حساب التكلفة النسبية لإنتاج القماش**

أ- **الجزائر**

التكلفة النسبية لانتاج وحدة من القماش =التكلفة المطلقة لانتاج القماش/التكلفة المطلقة لانتاج العصير

=60/80 = 1.33 وحدة من العصير

أي أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من القماش في الجزائر تساوي تكلفة انتاج 1.33 وحدة من العصير

ب- **الأردن**

التكلفة النسبية لانتاج وحدة من القماش =التكلفة المطلقة لانتاج القماش/التكلفة المطلقة لانتاج العصير

=120/100=0.83 وحدة من عصير

أي أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من القماش في الأردن تساوي تكلفة انتاج 0.83 وحدة من العصير.

خلاصة: **تكلفة انتاج القماش بالنسبة للعصير في الأردن أقل من تكلفة انتاجه في الجزائر 0.83<1.33**

وهكذا سيكون من مصلحة الجزائر التخصص في انتاج العصير لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر بالمقارنة مع الأردن ، أما الأردن فمن مصلحتها التخصص في انتاج القماش لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر بالمقارنة مع الجزائر، بحيث أنه ليس في مصلحة الجزائر التخصص في انتاج القماش على الرغم من أن التكلفة المطلقة لانتاج هذا الأخير أقل من تكلفتها المطلقة في الأردن ، وذلك كون أن التكلفة النسبية لانتاج القماش في الجزائر أكبر منها في الأردن.ويتم التبادل الدولي بينهما على أساس وحدة بوحدة،ومن ثمة يتحقق مكسب من قيام التجارة الدولية لكل من الدولتين والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 04:المكاسب التي تحققها الدوليتن من قيام التجارة الدولية بينهما

بيان	وضع الجزائر	وضع الأردن
قبل قيام التجارة الدولية	تقوم الجزائر بإنتاج وحدة عصير+وحدة قماش بتكلفة قدرها (60+80) 140 ساعة عمل.	تقوم الأردن بإنتاج وحدة عصير+وحدة قماش بتكلفة قدرها (120+100) 220 ساعة عمل.
بعد قيام التجارة الدولية	تتخصص الجزائر في انتاج وحدتين عصير بتكلفة قدرها (60×2) 120 ساعة عمل.	تتخصص الأردن في انتاج وحدتي قماش بتكلفة قدرها (100×2) 200ساعة عمل.
يتم التبادل الدولي على أساس مبادلة وحدة بوحدة	بعد قيام التجارة الدولية يصبح لدى الجزائر وحدة عصير + وحدة قماش بتكلفة قدرها 120 ساعة عمل	بعد قيام التجارة الدولية يصبح لدى الاردن وحدة عصير + وحدة قماش بتكلفة قدرها 200 ساعة عمل

المكسب المتوقع من قيام التجارة الدولية	20 ساعة عمل	20 ساعة عمل

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ أنه في حالة عدم تخصص الجزائر في انتاج العصير فإنه ستتكلف 140 ساعة عمل لانتاج وحدة من العصير ووحدة من القماش - قبل قيام التجارة الدولية-، في حين لو تخصصت في انتاج العصير فأنها ستتكلف 120 وحدة عمل للحصول على وحدة عصير منتجة لديها ووحدة قماش نتيجة التبادل مع وحدة من العصير –بعد قيام التجارة الدولية-، كذلك الحال بالنسبة للأردن ففي حالة عدم تخصصها في انتاج القماش فإنها ستتكلف 220 ساعة عمل لانتاج وحدة من العصير ووحدة من القماش - قبل قيام التجارة الدولية-، في حين لو تخصصت في انتاج القماش فإنها ستتكلف 200وحدة عمل للحصول على وحدة قماش منتجة لديها ووحدة عصير نتيجة التبادل مع وحدة من القماش –بعد قيام التجارة الدولية،وهكذا فإن التخصص أفاد الدولتين حيث ربحت كلاهما من التجارة الدولية – تم توفير 40 وحدة عمل : 20 لصالح الجزائر و20 لصالح الأردن- وهذا بفرض أن التبادل يتم وحدة عصير مقابل وحدة قماش.

مثال 2:

إذا علمت أن تكلفة انتاج وحدة واحدة من الصوف ووحدة واحدة من المنسوجات في كل من إنجلترا وفرنسا تحتاج إلى عدد ساعات العمل التالية:

جدول رقم 05: نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

السلعة / البلد		الصوف	المنسوجات	(معدل التبادل الداخلي)	
				الصوف بالنسبة للمنسوجات	المنسوجات بالنسبة للصوف
فرنسا		40سا	20سا	2= 20/40	0,5 = 40/20
إنجلترا		12سا	10سا	=10/12 1,2	0,83 =12/10
(معدل التبادل الخارجي)	**فرنسا بالنسبة لإنجلترا**	3,33=12/40	2=10/20		
	إنجلترا بالنسبة لفرنسا	0,30=40/12	=20/10 0,5		

المصدر: من اعداد الباحثة

انطلاقا من بيانات الجدول أعلاه، نجد أن إنجلترا تتمتع بتفوق مطلق في إنتاج كل من الصوف والمنسوجات، في حين تعاني فرنسا من تخلف مطلق في إنتاج كل من السلعتين، ووفقا لنظرية الميزة المطلقة لأدم سميث لا تقوم بين الدولتين تجارة دولية وهذا

يوضح لنا أن نظرية الميزة المطلقة غير كافية لتفسير قيام التجارة الخارجية، غير أن ريكاردو يرى العكس حيث أن فرنسا ستتخصص في إنتاج إحدى السلعتين لكن ليس على أساس التكاليف المطلقة بل على أساس التكاليف النسبية.

ومن خلال تحليلنا لهذا الجدول يتبين أن المنسوجات في كلا من انجلترا وفرنسا تتكلف قدرا من ساعات العمل أقل مما تكلفه إنتاج الصوف ، ولكن فرنسا تتمتع بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج المنسوجات في حين تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج الصوف مقارنة بفرنسا وذلك لأن :

- **النفقة النسبية لإنتاج الصوف بالنسبة للمنسوجات** في فرنسا (20/40 = 2) **أكبر من تكلفة انتاجه** في إنجلترا (10/12=1.2).
- في حين نجد أن **النفقة النسبية لإنتاج المنسوجات بالنسبة للصوف** في فرنسا (40/20=0.5) **أقل من تكلفة انتاجه في** إنجلترا (12/10=0.83) .

ولكي يكون التبادل مربحا للبلدين يجب أن يكون معدل التبادل الدولي محصورا بين معدلات التبادل الداخلية،فمثلا معدل تبادل الصوف يكون ضمن المجال التالي: [1.2 - 2].ومعدل تبادل المنسوجات ضمن المجال: [0.5 - 0.83].

وفي هذا الإطار ترى النظرية أن اختلاف النفقات النسبية يؤدي إلى تخصص كل دولة تخصصا كاملا في إنتاج السلعة التي لها تفوق نسبي فيها، وتقوم بتصدير الفائض عن استهلاكها إلى الدولة التي لها عجز فيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقوم باستيراد السلعة التي تعاني من تخلف نسبي في إنتاجها.

نجد أن إنجلترا تتمتع بتفوق نسبي في إنتاج الصوف، وتعاني من تخلف نسبي في إنتاج المنسوجات، في حين أن فرنسا تتمتع بتفوق نسبي في إنتاج المنسوجات وتعاني من تخلف نسبي في إنتاج الصوف، إذن على هذا الأساس يتشكل هيكل أو نمط التجارة الخارجية، حيث تقوم إنجلترا بالتخصص في إنتاج الصوف كونها سلعة التفوق النسبي لديها، وتستورد المنسوجات كونها سلعة التخلف النسبي لديها.

وبناءا على ذلك فإن هيكل صادرات الدولة يتكون من مجموعة سلع التفوق النسبي أي السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل، أما هيكل وارداتها فيتكون من مجموعة سلع التخلف النسبي، وهي السلع التي لو قامت بإنتاجها لكانت نفقاتها النسبية أعلى.إن هيكل التخصص هذا من شأنه أن يعمل على توجيه التجارة الخارجية وفقا للنظرية الكلاسيكية التي ترى بأن اختلاف النفقات النسبية يعتبر شرطا ضروريا وكافيا لقيام التبادل الدولي.[1]

[1]- العايب وليد، مرجع سابق، ص10.

- **حالة تساوي النفقات النسبية:**

إن تساوي النفقات النسبية، لا يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية ولبيان ذلك نورد المثال التالي:

الجدول رقم (06): نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

	القماش (1)	القمح (2)	معـــدل التبـــادل الداخلي
فرنسا (1)	40سا	20سا	0,5 = 40/20
انجلترا (2)	30سا	15سا	0,5 = 30/15
معدل التبادل الخارجي	0,75 = 40/30	0,75 = 20/15	

تساوي معدلات التبادل الداخلية في كل من البلدين يعني إنعدام الميزة النسبية لأي منهما وبالتالي تنعدم مصلحتها من التبادل فلا تقوم التجارة الخارجية والعكس صحيح، فكلما اختلفت معدلات التبادل الداخلية كلما أعطت مبررات لقيام التجارة الدولية.

- **الانتقادات الموجهة لنظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو**

على الرغم من بقاء هذه النظرية كأساس لتفسير التجارة الخارجية بين الدول لمدة طويلة ، الا إن الانتقادات بدأت توجه إليها منذ بداية الحرب العالمية الأولى ، وخاصة من قبل اوهن وفرانك غراهم ، وفي ما يأتي أهم هذه الانتقادات :[1]

- **المغالاة في التبسيط :** ان افتراض وجود دولتين في التبادل الدولي وسلعتين قابلتين للتبادل قد ابعد النظرية كثيرا عن الواقع الذي تتبادل فيه مئات الدول لملايين السلع ، كما تتعرض فيه الأذواق والإمكانيات الى التبدل والتغير المستمرين واللذين يؤثران على مكانة الدول التجارية فالدولة التي تكون متميزة بتجارتها اليوم قد تفقد هذه الميزة في الغد لتحل محلها دولة أخرى وهكذا ، وقد يمكن حل هذا الإشكال بافتراض ان العالم ينقسم الى الدولة المعنية بالتحليل وبين بقية دول العالم ، اما السلع فيمكن كذلك تقسيمها الى السلع التي تتميز بإنتاجها دولة التحليل من جهة والسلع التي يتميز بإنتاجها العالم من جهة ثانية ، اما حالة تبدّل الأذواق او الإمكانيات فإنها ربما تؤدي الى تبديل مواقع الدول المصدرة في تسلسلها في التجارة الدولية .
- **افتراض انعدام نفقات النقل والتأمين وغيرها :** وهو أمر لا يمكن تصوره ، بل إن هذه النفقات أحيانا تقترب من قيمة السلعة نفسها او ربما تتفوق عليها ، ففي حالة كون هذه النفقات عالية فقد تنتفي معها الميزة النسبية التي تمتلكها الدولة في إنتاج السلعة ، مما يؤدي الى توقف البلدان الأخرى من الاستيراد منها بسبب ارتفاع تكاليف النقل وبالتالي توقف التجارة الخارجية بينهما . فإذا كانت الدولة المصدرة بعيدة عن أسواق استهلاك السلعة او كانت السلعة من النوع الذي يحتاج الى ظروف خاصة في النقل كالنفط الخام او السلع سريعة التلف او ما شابه ذلك ، فان تكاليف النقل قد تلغي الميزة النسبية للدولة المنتجة .
- **افتراض الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية :** أي إن الاقتصاد القومي في حالة توازن ، الا ان هذا الافتراض غير واقعي ، إذ ان (كينز Keyns) قد اثبت ان حالة التوازن يمكن ان تحدث دون حالة الاستخدام الكامل ، أي من الممكن حدوث حالة

[1]-خالد المرزوك، مرجع سابق،ص ص 16-17.

توازن في الوقت الذي تكون فيه موارد اقتصادية معطلة ، الأمر الذي سوف يدفع الدولة المنتجة الى استخدام هذه الموارد المعطلة والتي غالبا ما تكون ذات كفاءة إنتاجية اقل وبالتالي انخفاض في مستوى الميزة النسبية التي كانت تمتلكها الدولة .

- **افتراض ثبات نفقات الإنتاج للوحدة الواحدة بغض النظر عن حجم الإنتاج :** إلا إن الواقع يشير الى إن المشاريع الإنتاجية تخضع بعد حد معين من الإنتاج الى قانون تزايد النفقات (او قانون تناقص الغلة) ، ويقصد بهذا الحد المعين هو عندما تتساوى الكلفة الحدية مع الإيراد الحدي ، اذ عند زيادة الإنتاج عن هذا الحد فان التكلفة الحدية تبدأ بالارتفاع في حين يبدأ الإيراد الحدي بالانخفاض مما يخلق فجوة بينهما تمثل خسارة للمنتج تدفعه للحد من زيادة الإنتاج .
- **افتراض حرية التجارة الخارجية وسيادة حالة المنافسة التامة بين الدول :** وهو أمر مخالف للواقع اذ إن معظم الدول تقوم بفرض قيود على حركة صادراتها واستيراداتها كل حسب ظروفها الاقتصادية والموردية وطاقات الإنتاج السلعي لديها ، أما افتراض سيادة حالة المنافسة التامة في الأسواق الدولية فهو مخالف للحقائق الدولية الآتية :
  - ان معظم السلع الخاضعة للاستيراد والتصدير هي سلع متمايزة وليست متجانسة .
  - وجود القيود التجارية التي تفرضها الدول في معظم الحالات.
  - يسود الاحتكار او المنافسة الاحتكارية معظم النشاطات الاقتصادية في العالم .
- **افتراض المقايضة بالسلع :** غير إن واقع الحال يشير الى أن الاقتصاد الحديث قد فارق التجارة بالمقايضة واستبدل بها استخدام النقود بأشكالها المختلفة وعلى نطاق واسع كوسيط للتبادل ، كما ان التبادل الدولي يتم بالنقود الدولية ذات الأسعار المختلفة والمتغيرة للصرف والتي تجعل عملية التبادل خاضعة الى قوانين العرض والطلب الدوليين والأسعار الدولية للسلعة وأسعار الصرف الأجنبي وليس الى المقايضة المجردة .
- **افترضت النظرية عدم قدرة عناصر الانتاج على الانتقال على المستوى الدولي:**وهذا الافتراض غير صحيح فقد يستحيل انتقال بعض عناصر الانتاج كالأرض ، وقد تصعب الهجرة السكانية بسبب القيود وقد تتسم حركة رؤوس الأموال بالبطئ إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك حيث أن الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية قد خفضت من هذه العراقيل.
- **تقوم هذه النظرية أساسا على نظرية العمل كأساس للقيمة :**حيث يرجع هذا التحليل اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لاختلاف كمية العمل المستخدمة في انتاجها، غير أن الواقع يشير إلى أن العمل يشترك مع رأس المال والتنظيم في العملية الانتاجية فضلا عن وحدات العمل غير المتجانسة، حيث تختلف الانتاجية من فرد لأخر ومن دولة لأخرى.
- يأخذ على هذه النظرية امتيازها بطابع السكون الذي تتميز به، فما يكون ميزة اليوم قد لا يصبح كذلك في الغد.
- كما يأخذ على النظرية تركيزها على جانب الانتاج والعرض مهملة لجانب الطلب وعدم بيانها لكيفية تحديد نسبة التبادل الدولي.ويعزى الاقتصاديون الفضل في سد هذا النقص إلى جون إستيوارت ميل.